

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و التكنولوجيا

جامعة صفاقس

المعهد العالي للموسيقى بصفاقس

الملتقى الوطني للمعهد العليا للموسيقى

" التعليم الموسيقي بين المقاربة النظرية و الممارسة التطبيقية "

أيام 14، 15 و 16 فيفري 2008

مداخلة:

التعليم الموسيقي في الوطن العربي : أي تكوين للدارس ؟ وأي مدرس للتكوين ؟

تقديم حلمي بنصير

إن التطور الهائل الذي حققته الوسائل التكنولوجية للمعلومات و الاتصال منذ القرن الماضي و ما انجر عنه من انتشار للوسائل التكنولوجية من حواسيب و برمجيات و طرق للاتصال و التواصل كالفضاءيات و الانترنت و الوسائل المتعددة الوسائط اثر بعمق في توجيه الحركة الثقافية. إذ صار الميدان الثقافي صناعة قائمة بذاتها مرتبطة بماهو علمي، فصرنا نسمع بعلمية الثقافة بعد أن صارت الثقافة علما و العلم ثقافة. و قد اثر هذا التواصل على الميدان الموسيقي و مستقبل الفنون الموسيقية في العالم على جميع المستويات كالتأليف الموسيقي و الأداء و التسجيل و البث و على المجالات التربوية و مناهج التدريس الموسيقي. إذ كرس و لا تزال تكرر هذه التقنيات هيمنة ثقافية غربية أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الذوق العام بأنماط موسيقية جديدة تبث عبر وسائط مختلفة و متعددة. فأصبحت مضامين و مناهج التعليم الموسيقي المتبعة في الوطن العربي غير

متماشية مع ذوق و ميولات الدّارس مما انجر عنه نفور لدى المتعلم و تغيير في الخصائص الجمالية للإبداع الموسيقى العربي التي هي نتاج للتأقّف بين أنماط ثقافية متنوعة و متباينة الأسس. سنطرح في هذه المداخلّة إشكاليات التكوين الموسيقي للمتعلّم في الوطن العربي من ناحية و من ناحية أخرى المعرفة الموسيقية و الخبرة البيداغوجية التي يجب أن يتّسم بها المدرّس في إيصال المعارف للمتلقّي لضرورة تدعيم ملكات الفطرة و المهوبة لدى المتلقّي بمناهج توطّر قاعدة الفهم الأمثل لخصائص الفن. إذ نلاحظ أن التكوين الموسيقي في المعاهد الموسيقية المختصة في الوطن العربي ما يزال يشكو بعض النقائص منها النظرية والتي ترتبط بأنماط موسيقية غريبة و أخرى تطبيقية و التي ترتبط بالجانب التقني و الجمالي. و أصبح للمدرّس وظيفة "الوسيط" بين المعرفة و المتلقّي لندرة طرق التدريس أو لعدم الدراية بالمناهج البيداغوجية في المجال الموسيقي و الاكتفاء بالأساليب التكوينية الكلاسيكية غير مكثرت بعناصر العملية التعليمية كالأهداف و الطرق و الوسائل وصولاً إلى التقييم.

في ظلّ تسارع و غزو أنماط موسيقية غريبة على موسيقانا، يشكو تدريس الفنون الموسيقية في الوطن العربي العديد من العوائق و الصعوبات سواء كانت إجرائية أو جوهريّة. و لتصور بعض الحلول و وضع مخطط مرحلي في الرفع من مستوى التدريس الموسيقي لا بدّ لنا من التفحص في بادئ الأمر عبر دراسات ميدانية على هذه المعوقات التي حالت دون التقدم في بيداغوجيا الموسيقى و تطوير موسيقانا بصفة عامة. من هذا المنطلق و جب علينا- وهذا ما سنطرحه في مداخلتنا هذه- أن نحدد المشاكل و نحلل طبيعتها حتى نمكّن باحثي هذا الميدان فيما بعد إلى وضع تصور للحوافز نحو الانفتاح و مساندة التطور الذي يشهده المجتمع العربي دون فصله عن واقعه و مرجعيّاته.

نعيش اليوم في عصر التسارع المعلوماتي أين يمكن أن نسمع الموسيقى في كل مكان عبر وسائل بثّ متعددة و متنوعة دون أيّ عناء أو تنقل، إذ بالضغط على زر يمكن لنا أن نتجول بين أنماط موسيقية متعددة كالموسيقى الكلاسيكية الغربية و الروك و الهيب الهوب و الجاز و الموسيقى العربية "الخفيفة". و نعيش في عصر تعددت فيه الثقافات نتج عنه تهجين و مزج بين أنماط موسيقية

ذات هويات مختلفة. و أمام هذا التجانس الفني ظهرت العديد من الأنماط الموسيقية ذات خصائص إيقاعية متسارعة و تتسم بتعدد الأجراس الصوتية و بقصر مدتها بالإضافة إلى التصاقها بالجانب السمعي بصري، فأبي موسيقى يجب تدريسها في مدارسنا و كليتنا المختصة؟

أكد العديد من الباحثين في ميدان بيداغوجيا الموسيقى، أن الموسيقى التي تدرس في المدارس المختصة سواء كانت غنائية أم آلية، يجب أن تتسم برفعة المستوى من حيث الكلمة و اللحن و التي تمكن المتعلم من التعرف على الخصائص الفنية منها الإيقاعية، المقامية و النظرية. من ناحية أخرى يكاد الباحثون في هذا المجال أن التكوين الموسيقي يمكن أن يكون عنصرا فعّالا في المحافظة على الموسيقي. فالدارس يتلقى في تكوينه العديد من الأمثلة الغنائية (موشحات و مالوف) و الآلية (سماعي ، لونغا ، تحميلية) تمكنه عبر ترديدها و ممارستها استساغة و فهم الخصائص الباطنية و الجوهرية اللحنية منها و الإيقاعية للمثال و التي تمكنه من استيعاب الجوانب الموسيقية كالنظريات و الإيقاعات و الطبوع و المقامات و طرق الأداء و الارتجال و التحليل الأدبي للنصّ الغنائي و بعض المعلومات التاريخية مما يدفع بالمتلقي إلى كسب الخبرة على الصعيدين الموسيقي و الثقافي. لكن في المقابل تقصي هذه الفكرة كل المبدعين المعاصرين في المجال الموسيقي، فقد حكم على الموسيقى المعاصرة و التي تستعمل أساليب و طرق تاليفية جديدة بالاندثار و التلاشي لعدم إدراجها في التكوين الموسيقي لأسباب عديدة. و في هذا الصدد، يمكن أن نذكر على سبيل الذكر لا الحصر التجربة الأمريكية في جامعة كاليفورنيا بلبوس أنجلس التي أخذت على عاتقها تدريس كل موسيقات العالم: الكلاسيكية، العربية، الهندية... و العزف على أنواع عديدة من الآلات الموسيقية من أرجاء العالم، حتى تكسب الدارس تكوينا ينعت بالعالمية. فاطلاع الدارس على أنماط موسيقية أخرى يفسح المجال أمامه نحو الخلق و الإبداع و ينمي له موهبة التأليف. فباطلاعه على طرق موسيقية غربية مثلا و التي تعتمد على التناقض و التوافق، يمكن للمتلقي أن ينمي ممارساته الموسيقية التأليفية منها و التنفيذية من ناحية و تمكن المدرس من إيجاد سبل تعليمية جديدة من ناحية أخرى.

أمام التنوع الثقافي الذي فرض من قبل وسائل متنوعة من الاتصال و سهولة تنقل المعلومة من قطر إلى آخر و من قارة إلى أخرى و ما أفضى من تغييرات جذرية في ملامح الخطاب الثقافي عموما و الموسيقى خصوصا، بات من الضروري التساؤل عن المدرس في الميدان الموسيقي من حيث تكوينه، تطبيقاته و خبرته العملية التربوية. ففي الباب الأول وهو مجال التكوين، فالمدرس مدعو إلى إعطاء قيمة لتمرير الموروث الموسيقي و ذلك بإحيائه من جديد في خضم الممارسات الموسيقية المعاصرة. و لكن في المقابل، يجب على المدرس أن يفتح على أنماط موسيقية جديدة و تجارب أخرى لتنمية و تنويع مكتسباته المعرفية طيلة تجربته المهنية.

أمّا الباب الثاني و الذي يتعلق بالخبرة التطبيقية، فيجب أن يكون للمدرس المستوى كاف من الخبرة و من الحنكة في المجال الجمالي حتى يتمكن الدارس من اكتشاف عناصر ذوقية و أخرى جمالية في الأعمال الفنية سواء كانت نظرية أم تطبيقية. و من هذا المنطلق فان الاعتدال بين مستوى حذق المدرس لمجالات فنية موسيقية عامة عاملا هاما في تكوين الدارس. إذ أن الاختصاص الآلي للمدرس (آلة الاختصاص) يمكن أن تمثل عائقا أمام الانفتاح على أنماط موسيقية أخرى مما يجعل المدرس غير قادر على إيصال المعلومة بطريقة مثلى.

و تعتبر العملية التربوية من أهم النشاطات التي على المدرس أن يعيرها مركز اهتماماته. إذ تهتم التعليمية في الميدان الموسيقي بالمنهج و الطرق المتبعة في التدريس حتى يتسنى للمتعلم اكتشاف و فهم الطرائق الموسيقية لتتكون لديه فيما بعد مرجعيات نظرية و تطبيقية مختلفة. و على هذا الأساس يصبح المدرس عنصرا فاعلا في العملية التربوية و مبدعا سواء في ميدانه الفني و التعليمي بعد أن كان يشغل دور الوسيط بين المعرفة و المتلقي. و في هذا السياق بات المدرس مطالبا من الإجابة عن التساؤلات: كيف ندرس؟ و لماذا ندرس؟ متجاوزا بذلك النظرة الكلاسيكية التي ترى أن دور المدرس يكمن في نقل ما لديه من معارف و معلومات إلى المتلقي دون التساؤل عن كيفية و طريقة التدريس من ناحية و الغايات التي من أجلها تتمحور العملية التربوية من ناحية أخرى. إذ أن التعليم الموسيقي في الوطن العربي مرّ بعدد المحطات الانتقالية ذات صبغة نوعية. فبعد أن كان

شفويا مباشرة بين باث و متقبل مهملًا الجانب النظري و منطلقًا من التطبيق، أصبحت الطرق و المناهج أكثر تطورًا حيث حلت الكتابة و الوسائل و التقنيات البيداغوجية محلّ الذاكرة و المشاهدة. و خلاصة القول، أن إشكاليات التكوين الموسيقي في الوطن العربي ما تزال موضع الدرس لتعدد النظريات و التيارات الفكرية من ناحية و لطبيعة موسيقانا من ناحية أخرى. فمن الباحثين من يعتقد أن التكوين الموسيقي مازال و لا يزال يشكو العديد من العوائق والتي هي وليدة التشبث المفرط بترائنا و منهم من يرى ان هذه الصعوبات هي نتاج للتثاقف المسلط على الموسيقى العربية و على الثقافة العربية عموما عبر وسائط تكنولوجية رقمية متطورة لا حول لنا بها ولا قوة. نأمل من خلال هذا الملتقى أن نتدارس هذه الإشكاليات وأن نتفحص في أسباب تفاقمها لنرفع من مستوى التعليم الموسيقي فالموسيقى العربية، فالثقافة العربية بصفة أشمل.